تقييم تطور القدرة التنافسية لاقتصادات الدول العربية

الفترة (2005-2014)

أ .عبد القادر عبيدلي
جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي/الجزائر
abkader30@gmail.com

د. محمد لحسن علاوي
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة/الجزائر
elhassen.allaoui@gmail.com

Assessment the Evolution of the Economic Competitiveness of Arabic

Countries (2005-2014)

Abdelkader ABIDLI & ALLAOUI MED LAHCENE

University Echahid Hamma Lakhdar /Eloued-Algeria & University Kasdi Merbah /Ouargla-Algeria

Received:03 Mar 2016 *Accepted: 11 Oct 2016* *Published: 30 Dec 2016*

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تقييم تطور القدرة التنافسية لاقتصادات عشر دول عربية متمثلة في كل من الكويت، قطر، الامارات العربية المتحدة، عمان، المملكة العربية السعودية، الجزائر، المغرب، تونس، مصر والاردن خلال الفترة (2005-2014)، باستخدام مؤشر التنافسية العالمي الذي يصدره سنويا المنتدى الاقتصادي العالمي كمقياس للتنافسية الاقتصادية للدول المدروسة، ولذلك تم الاعتماد على ثلاث متغيرات تتمثل في متوسط مؤشر التنافسية العالمي، مجال التغير للمؤشر (المدى) ومحصلة التغيرات السنوية للمؤشر، وخلصت الدراسة الى ان افضل تطور للقدرة التنافسية كان للمغرب تم الجزائر وأسوأ تطور كان لتونس.

الكلمات المفتاحية: التنافسية، تطور القدرة التنافسية، مؤشر التنافسية العالمي، متوسط مؤشر، مجال التغير (المدى)، محصلة التغيرات السنوية.

رموز jel: O10

Abstract:

The main purpose of this study is the assessment of the Evolution of Economic Competitiveness (EEC) of 10 Arabic countries (Kuwait, Qatar, U.A.E, Oman, Saudi Arabia, Algeria, Morocco, Tunisia, Egypt and Jordan) during the period 2005-2014, using the Global Competitiveness Index (GCI) published annually by the World Economic Forum (WEF). The assessment is based on three variables (the Average of the GCI (AV), the Spread (SP), the Outcome of the Annual Changes (OAC)). The results show that although the AV of some countries is highest but their EEC is not so, such as Qatar and U.A.E. Morocco represents the best EEC in first and Algeria in second, but Tunisia records the worse EEC.

Key Words : *Competitiveness, Evolution of economic competitiveness (EEC), Global Competitiveness Index (GCI), the Average of the GCI (AV), the Spread (SP), the Outcome of the Annual Changes (OAC)*

(JEL) Classification : *O10*

تمهيد:

أدى تطور فكرة الميزة النسبية، وتحريرها من كونها ساكنة نتيجة لظروف موروثة ترتبط بطبيعة وفرة وندرة الموارد الاقتصادية، الى اعتبارها ديناميكية يمكن اكتسابها وحتى انتقالها ما بين الدول، نتيجة لتغير مفهوم عوامل الانتاج، الى زيادة العلاقات التجارية الدولية وتعقيدها نتيجة سعي الشركات ومن بعدها الدول الى التنافس التجاري على نطاق عالمي.

إن نتائج التنافس التجاري ما بين الشركات والدول – ممثلة في صافي العلاقات التجارية للدولة مع بقية العالم والمعبر عنها بالميزان التجاري - ادى الى ظهور فكرة التنافسية، التي لازمت اولا الشركات والمؤسسات لتتطور في ما بعد وترتبط باقتصادات الدول.

إن التطور في فكرة التنافسية من مستوى الشركة الى صعيد الدولة اسهم في ايجاد منظمات دولية تهتم بهذا الشأن من خلال البحث عن اليات لتصنيف الدول وترتيبها حسب اداءها التنافسي، وظهرت بذلك تقارير دورية دولية، اصبحت مرجعا لرجال الاعمال والحكومات في تقييم الوضع التنافسي لدول العالم.

يعتبر مؤشر التنافسية العالمي الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره السنوي احد اهم المؤشرات لقياس تنافسية اقتصادات الدول، كما انه من بين التقارير الاكثر شمولا لدول العالم ومنها الدول العربية.

تهتم هذه الدراسة بتقييم طبيعة التطور في مؤشر التنافسية العالمي السنوي لبعض الدول العربية وهي الكويت، قطر، الامارات العربية المتحدة، عمان، المملكة العربية السعودية، الجزائر، المغرب، تونس، مصر والاردن خلال الفترة 2005-2014، وهذا من خلال التطرق الى النقاط التالية:

- **أولا:** الاطار المفاهيمي للتنافسية.
- **ثانيا:** منهجية المنتدى الاقتصادي العالمي في تقييم التنافسية للدول.
- **ثالثا:** استعراض تطور مؤشر التنافسية العالمي للدول العربية محل الدراسة وتحليل طبيعة هذا التطور.

أولا: الاطار المفاهيمي للتنافسية:

1) مفهوم التنافسية:

في الحقيقة يبدو انه من الصعب تحديد تعريف محدد لمفهوم التنافسية نظرا للتباين الواضح بين مختلف الهيئات والمعنيين بهذا الموضوع، وبهذا يعد هذا المفهوم معقدا لتعدد جوانبه ولارتباطه بالتطورات الاقتصادية العالمية، كما ان مفهوم التنافسية يختلف حسب طبيعة التحليل الاقتصادي سواء على المستوى الجزئي او الكلي، اي ان مفهوم التنافسية على مستوى الشركة او المؤسسة يختلف على مفهومها على مستوى الدولة او القطاع الاقتصادي، ويختلف مفهوم التنافسية حسب الفترات التاريخية فهو يتميز بالديناميكية، وبالتالي التنافسية ليست

معرفة بشكل واضح اذ تتراوح بين مفهوم ضيق يركز على تنافسية السعر والتجارة وبين حزمة شاملة تكاد تتضمن كل نشاط الاقتصاد والمجتمع[1].

1.1. تعريف المعهد الدولي للتنمية الإدارية للتنافسية:

يمكن توضيح مفهوم التنافسية حسب المعهد الدولي للتنمية الادارية في اربعة مستويات[2]:

- **الكفاءة:** ان الفهم الاولي للتنافسية يعني ان الفرد يكون افضل من الاخرين، والافضلية تكون من خلال الكفاءة التي تتحدد عبر الانتاجية، الا ان الكفاءة لا تعني القدرة على التنافس. وهذا ما اشار اليه **بيتر دراكر Peter Drucker** حينما قال **" من العبث ان تنجز بكفاءة شيئا لا يحتاجه احد"**.
- **الاختيار:** ان التنافسية تنطوي على الاختيار الاستراتيجي للاختصاصات التي يمكن من خلالها تحقيق قيمة مضافة، وبالتالي فان الاستراتيجية التنافسية لا تعني فقط ما الذي يمكن فعله وانما ايضا ما الذي يجب فعله، اي اخذ الاختيار الذي يجعل من القيمة المضافة المحتملة في السوق الدولية اكبر من بقية المتنافسين.
- **الموارد:** التنافسية تتوقف على تعبئة الموارد المختلفة لتجسيد الاختيارات، وتتأتى هذه الموارد من الحكومة، البنية التحتية، التكنولوجيا، التعليم.....الخ.
- **الاهداف:** يتفق الاقتصاديون على ان التنافسية ليست هدفا في حد ذاتها وانما هي وسيلة اقتصادية لتحقيق الاهداف المتوخاة من طرف مختلف المتعاملين الاقتصاديين في الدولة،

بناء على هذا يمكن صياغة مفهوم التنافسية في اطار تحقيق اهداف محددة من خلال الاستغلال الكفء للموارد التي تم تعبئتها ضمن استراتيجية محددة، فالأهداف ترتبط بتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستوى رفاهية افضل للأفراد باتباع استراتيجية واضحة ومحددة تسهم في توفير العوامل المؤدية الى تحسين انتاجية الموارد المتاحة اي الاستغلال الامثل لها، وعليه يقدم هذا المعهد تعريفين للتنافسية:

- **التعريف الموجز:** التنافسية هي تحليل كيفية ادارة الدول والشركات لقدراتها لبلوغ الربح او الرفاهية.
- **التعريف الاكاديمي**: تنافسية الدول هي مجال النظرية الاقتصادية التي تحلل السياسات والحقائق التي تشكل قدرة الدولة على خلق بيئة تسهم في استدامة خلق مزيد من القيمة من قبل المؤسسات ومزيد من الرفاهية للمواطنين والحفاظ عليها.

2.1. تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي للتنافسية:

يعرف المنتدى الاقتصادي العالمي التنافسية على انها مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل المحددة لمستوى الإنتاجية في الدولة التي بدورها تحدد معدلات العوائد الناجمة عن الاستثمار في اقتصاد ما، وبما ان عوائد الاستثمار تشكل محوكا للنمو الاقتصادي فان الاقتصاد الأكثر تنافسية هو الاقتصاد الاقدر على النمو في المديين المتوسط والبعيد[3].

3.1. **تعريف المعهد العربي للتخطيط للتنافسية:**

التنافسية هي الاداء النسبي الحالي والاداء النسبي الكامن للاقتصادات العربية في اطار القطاعات والانشطة التي تتعرض للمزاحمة من قبل الاقتصادات الاجنبية ويعتبر قطاعا التجارة الخارجية والاستثمارات الاجنبية من اكثر المجالات المباشرة التي يتجلى فيها تزاحم الدول فيما بينها، ويميز صندوق النقد العربي بين نوعين من التنافسية[4] :

- التنافسية الجارية التي تركز على الاداء الجاري او الحالي والعوامل التي تؤثر عليه مثل الاسواق ومناخ الاعمال.
- التنافسية الكامنة وتتمثل في القدرات بعيدة الاثر على التنافسية متمثلة في البنية التحتية .

بناء على ما سبق يبدو ان التعاريف السابقة للتنافسية لا تخرج من اطار وصف للمنافسة كحالة، اي وصف لبيئة ومناخ الاعمال او وصف للمنافسة كعملية، وعليه يقدم الباحثين تعريفا لمفهوم التنافسية على انها الكفاءة في عملية المنافسة، وينطوي مفهوم الكفاءة على عنصري الاهداف والتكاليف، وعليه فان التنافسية هي التحقيق الكفء لأهداف المنافسة بأقل التكاليف.

2) **عناصر تحليلية لمفهوم التنافسية.**

1.2. **مستويات التنافسية.**

ترتبط التنافسية على ثلاث مستويات وهي الشركة، القطاع الاقتصادي والدولة، فعلى **مستوى المؤسسة او الشركة** يرتبط مفهومها بقدرة الشركة او المؤسسة على التوصل الى طرق انتاجية جديدة، قابلة للتجسيد، اكثر فعالية من الطرق الانتاجية المتاحة لدى بقية المتنافسين في السوق الدولية، اي الوصول الى ابداع انتاجي[5]. اي ضرورة اعتماد الشركة على التكنولوجيا من خلال الابداع والابتكار في العملية الانتاجية لإنتاج منتجات تتماشى واذواق المستهلكين على المستوى المحلي والعالمي، وهذا طبعا في سياق الحرية التجارية واختفاء مظاهر الدعم والحماية.

ان نجاح الشركة في الاستمرار على المنافسة دوليا يستمد من خلال الزيادة في انتاجية عوامل الانتاج، وتعد تلبية احتياجات السوق المحلي القائمة على الجودة والنوعية الخطوة الاولى في المنافسة الدولية وتلبية الطلب العالمي، وتقاس قدرة الشركة على التنافس او تنافسيتها من خلال ارباحها ونموها خلال فترة زمنية حصتها في السوق الدولي من خلال صادراتها، وبالتالي فان تعريف التنافسية على مستوى الشركة في اطار التحليل الجزئي يرتبط بالاطار النظري المحدد للسلوك الامثل للشركة القاضي بخفض التكاليف وتعظيم الارباح.

على **مستوى القطاع الاقتصادي**[6]، لا يمكن الحكم على تنافسية القطاع من خلال نجاح احدى شركات القطاع في تطوير قدراتها التنافسية، فعليه يتوجب مبدئيا تحديد فروع القطاع الاقتصادي محل الدراسة كالحديث مثلا عن تنافسية قطاع الادوية والمنتجات الصيدلانية كأحد فروع القطاع الصناعي او السياحة الطبية كأحد فروع قطاع الخدمات، ثم تقييم القدرات التنافسية لهذا الفرع من خلال قدرة الشركات والمؤسسات

المكملة لبعضها البعض على مستوى الفرع في تحقيق مزايا تنافسية تتجسد من خلال قدرتها على الحفاظ وزيادة مكانتها في السوق الدولية دون الاعتماد على اشكال الدعم والحماية، وتقاس تنافسية الفرع من خلال عدة مؤشرات اقتصادية كرصيد الميزان التجاري والارباح المحققة من طرف شركات الفرع لاقتصادي ومحصلة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الفرع... الخ، ويشكل القطاع الصناعي اهم القطاعات المدروسة والتي تم على اساسها تم التنظير للتنافسية خاصة من قبل **بورتر** الذي تحدث عن كيفية بناء الاستراتيجية الصناعية وبالتالي تحقيق المزايا التنافسية وقدم مفاهيم القوى التنافسية الاساسية، الاستراتيجيات التنافسية والتسلسل القيمي [7]، ولقد لاقى القطاع الصناعي اهتماما كبيرا من حيث التنافسية وتطويرها، وهذا ما جعل الامم المتحدة تصدر تقريرا حول تنافسية الاداء الصناعي[8].

اما على **مستوى الدولة** فترتبط التنافسية ، على الرغم من الجدل القائم حول هذا المفهوم في هذا المستوى، بعدة عوامل كقدرة الدولة على الاستمرار في تحقيق معدلات دخل مرتفعة لأفرادها، او القدرة على التصدير مع ضمان مناصب عمل وجذب استثمارات اجنبية، كما انه مرتبط بالمستوى المتوقع لنصيب كل فرد قادر على العمل من اجمالي الناتج الداخلي[9]، الا ان هناك من الاقتصاديين من يعارض فكرة التنافسية على مستوى الدولة ويعتبرها خطرة وعلى رأسهم **بول كروجمان** [10]، والذي بدوره لاقى بعض الانتقادات حول انتقاداته لهذا المفهوم خاصة من قبل **مالكولم دان** من جامعة فرانكفورت بألمانيا [11].

ان الاختلاف بين المدارس والمفكرين الاقتصاديين حول امكانية تعميم مفهوم التنافسية من مستوى الشركات والقطاعات الى مستوى الدول اوجد اتجاهان غير متفقان بهذا الشأن وهما المدرسة الكلاسيكية ومدرسة المناجمنت[12].

3) **ابعاد التنافسية**.

ينطوي مفهوم التنافسية على عدة ابعاد تحليلية واهمها[13]:

- **مستوى التحليل:** يتمثل في المستويات الثلاثة المشروع، القطاع والدولة.
- **الشمول:** يتمحور حول شمول الفاعلية او الكفاءة وهي تحقيق الاهداف بأقل التكاليف، والفعالية التي تمثل الاختيار الصحيح للأهداف.
- **النسبية:** والقاضي بمقارنة اقتصاد بالنسبة لآخر او فترة زمنية بالنسبة لأخرى.

1.3. مفاهيم مرتبطة بالتنافسية.

◆ **الميزة النسبية والميزة التنافسية:**

هناك ترابط هام ما بين الميزة النسبية والميرة التنافسية[14]، فالميزة التنافسية تعد امتدادا وتطورا لمفهوم الميزة النسبية الذي يشير الى تمتع الدولة بوفرة في احد عوامل الانتاج التقليدية (العمل، راس المال والارض)، اي ان الميزة النسبية ترتبط بإنتاج سلع منافسة لانخفاض سعرها الناجم عن استخدام عوامل انتاج رخيصة، الا انه ربما من غير الممكن صمودها وبقائها في المنافسة على مستوى السوق العالمي وحتى السوق المحلي وهذا ما تهتم به الميزة التنافسية التي تعبر عن تمتع الدولة بميزة في انتاج سلعة معينة من خلال توفرها لعنصر الانتاج الحديث المتمثل في التكنولوجيا[15]، ومع التطور التكنولوجي الذي شهده العالم في النصف الثاني من القرن الماضي والاتجاه المتزايد نحو العولمة وتحرير الاسواق الدولية في اطار النظام التجاري العالمي الحديث ادى الى ظهور القدرة التنافسية التي تشير الى قدرة الدولة –وليست المنشأة – في تلبية احتياجات السوق العالمية من السلع والخدمات تماشيا مع متطلبات وذوق السوق الى جانب تحقيق مستوى معيشي افضل لمواطني الدولة على المدى الطويل[16].

بناء على ما سبق نلاحظ ان الميزة النسبية ترتبط بجانب العرض من خلال انتاج سلع منافسة سعريا باستخدام عوامل انتاج تقليدية في حين ترتبط الميزة التنافسية بجانب العرض والطلب القاضي بتلبية حاجيات واذواق المستهلكين بسلع ذات جودة ونوعية عالية وهذا ما يترتب عليه استخدام عوامل انتاج تتميز بالتدريب وروح الاختراع والتجديد باستخدام التكنولوجيا[17].

◆ **المنافسة والتنافسية:**

ان المنافسة هي الشروط التي يتم وفقها الانتاج والتجارة في بلد ما[18]، فهي تهتم بحالة السوق من خلال توصيف هياكل السوق وسلوك الافراد والاعمال فيه، وبهذا تكون المنافسة تعبير عن حالة او وضعية محددة للسوق، في حين تهتم التنافسية بتقييم اداء الشركات والدول ومقارنته في ظل اسواق تتميز بظروف منافسة معينة[19].

حسب ما سبق نلاحظ ان المنافسة تشير الى حالة معينة للسوق فهي بذلك وصف ساكن او ستاتيكي لحالة السوق، اما التنافسية فهي ممارسة المنافسة في ظروف وبيئة معينة خلال فترة معينة وبالتالي تحليل ديناميكي وتقييم لأداء اقتصادي للشركات او الدول خلال فترة ما، وهذا ما يجعلنا نعتقد ان المنافسة تعبر عن حالة في حين التنافسية تعبر عن فعل او ممارسة، وكأن المنافسة عبارة عن صورة فوتوغرافية والتنافسية عبارة عن فيديو.

◆ **التنافسية والتنمية:**

مما لا شك فيه ان هناك فرق بين التنافسية والتنمية التي يعني تعريفها الكلاسيكي قدرة الاقتصاد الذي ظلت ظروفه الاقتصادية الاولية ساكنة نوعا ما لفترة طويلة على توليد زيادة سنوية في اجمالي الناتج الوطني بمعدلات تتراوح ما بين 05% و 07% او اكثر[20]، فانه نظرا للانتقادات المتعلقة بتحديد مفهوم واضح للتنافسية وتداخل تعريف التنافسية مع مفهوم النمو، وعليه فالتنافسية مهما كان تعريفها ما هي الا وسيلة او هدف اولي وليس نهائي لضمان استمرارية النمو وتحقيق الرفاه لأفراد المجتمع من خلال زيادة معدلات انتاجية عوامل الانتاج، وعليه فان تحسين القدرات التنافسية لاقتصاد ما غايته تحقيق التنمية من خلال استمرار النمو وشموله لكافة الافراد وبذلك يمكن اعتبار التنافسية كأحد المداخل للتنمية الاقتصادية.

◆ **قياس التنافسية.**

ان اختلاف مستويات التنافسية من الشركة الى القطاع الى الدولة فان هذا يعني بالضرورة اختلاف ادوات ومؤشرات التقييم والتحليل حسب طبيعة مستوى التحليل، وبالتالي فسيتم التطرق فقط الى مؤشرات قياس التنافسية على مستوى الدولة، فقياس التنافسية لأي بلد يقتضي الاخذ بعين الاعتبار كل العوامل والمتغيرات التي تعكس اوجه التنافسية بشكل مباشر او غير مباشر، وكما سبق الذكر فانه وبناء على صعوبة تحديد تعريف واضح ودقيق للتنافسية وتشعب اوجهها وتعدده، فانه لا يمكن باي حال من الاحوال قياس الاداء التنافسي لأي بلد من خلال مؤشر واحد وبالتالي عكفت المنظمات والهيئات الدولية المتخصصة على بناء مؤشر مركب يمثل تقييما كميا لظاهرة يفترض انها متعددة الابعاد ويوجد لها قياسات جزئية متعددة تعكس الابعاد المختلفة لهذه الظاهرة[21]، ويتكون هذا المؤشر من مجموعة من المؤشرات الفرعية التي تندرج ضمنها مجموعة من المتغيرات او المؤشرات الاولية التي تجرى لها عملية تنميط لسبب اختلاف وحدات قياسها واختلاف اتجاه تأثيرها على التنافسية، كما ان عملية التنميط تمكن من اجراء العمليات الحسابية عليه.

ان عملية بناء المؤشر المركب هي نموذج مكون من ثلاث خطوات: مدخلات النموذج، وعملية لمعالجة هذه المدخلات، ومخرجات النموذج، حيث تعتبر المدخلات هي المؤشرات الفرعية، والتي يتوقف اختيارها على أراء المحللين والخبراء والاتجاهات السياسية، ثم تتوجه هذه المدخلات (المؤشرات الفرعية) إلى مرحلة التطبيع، والوزن، والتجميع ليتم في النهاية الحصول على المؤشر المركب الذى يمثل المخرج النهائي من هذه العملية[22].

وبناء على ما سبق فان قياس التنافسية بمؤشر مركب يعكس التوجهات الفكرية للجهة المصدرة له على التنافسية واهم مكوناتها الفرعية والعوامل المحددة لها، وهذا ما سيتم التطرق له في لاحقا له اثناء عرض بناء مؤشر التنافسية العالمي للمنتدى الاقتصادي العالمي ومؤشر التنافسية العربية للمعهد العربي للتخطيط[23].

ثانيا: التنافسية في اطار المنتدى الاقتصادي العالمي

المنتدى الاقتصادي العالمي هو تجمع اقتصادي عالمي كبير تأسس في مدينة دافوس السويسرية سنة 1971 وكان اسمه عند التأسيس منتدى دافوس، يضم هذا المنتدى اغلب دول العالم، يجتمع سنويا في دافوس واحيانا ينعقد في مدن اخرى كنيويورك سنة 2002 ويحضره رؤساء الدول الكبرى او رؤساء حكوماتها وممثلي الشركات متعددة الجنسيات وكبار رجال المال والاعمال، يناقش المنتدى القضايا الاقتصادية العالمية ويضع الخطط لمجابهة الازمات الراهنة والمحتملة في اطار الحرية الاقتصادية والتجارية، يلاقي المنتدى معارضة من قبل مناهضي العولمة الذين اسسوا منتدى عالميا نقيضا اسمه المنتدى الاجتماعي العالمي ينعقد بالتوازي مع المنتدى الاقتصادي العالمي للتشهير واظهار ان المنتدى الاقتصادي العالمي احد ادوات الرأسمالية لاستغلال الشعوب والدول الاقل نموا.

1) **تعريف التنافسية:**

تعرف التنافسية من طرف المنتدى الاقتصادي العالمي، على انها مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل المحددة لمستوى الإنتاجية في الدولة التي بدورها تحدد معدلات العوائد الناجمة عن الاستثمار في اقتصاد ما، وبما ان عوائد الاستثمار تشكل محوكا للنمو الاقتصادي فان الاقتصاد الأكثر تنافسية هو الاقتصاد الاقدر على النمو في المديين المتوسط والبعيد[24].

من خلال هذا التعريف نلاحظ ان المنتدى الاقتصادي العالمي يقوم بتقييم شامل لبيئة ومناخ الاعمال في البدان محل التقييم، فهو بذلك يتعدى دراسة تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية الى توصيف وتقييم مناخ الاستثمار بغية معرفة قدرة الاستثمارات في هذه البيئة على تحقيق اكبر قدر ممكن من الانتاجية، فكلما تحسنت بيئة الاعمال بالتماشي مع المؤشرات الكلية كلما ادى الى زيادة قدرة الدولة على التنافس وبالتالي تحسن في مؤشر التنافسية.

2) **منهجية بناء مؤشر التنافسية:**

لتقييم تنافسية الدول يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقريرا سنويا يتم فيه تقييم تنافسية اغلب دول العالم حيث يتم ترتيب الدول تنازليا حسب مؤشر التنافسية لكل دولة، ويستخدم المنتدى الاقتصادي العالمي منذ 2005 هذا المؤشر الذي يعرف بمؤشر التنافسية العالمي ويعرف اختصارا (GCI) وهو اختصار لتسميته باللغة الانجليزية Global Competitiveness Index ، ينحصر المؤشر في المجال 1-7، اي كلما اقترب من 7 فيعنى ان الدولة اكثر قدرة على التنافس وكلما انخفض دل على ضعف القدرة التنافسية للدولة[25] ويغطي هذا المؤشر بأوزان مرجحة الترابطات بين مجموعة من المكونات التي يعكس كل منها احد اوجه التنافسية، وقد تم تصنيف هذه المكونات الى 12 عنصرا وفق الاتي[26]:

المؤسسات، البنية التحتية، استقرار البيئة الاقتصادية الكلية، الصحة والتعليم الابتدائي، التعليم العالي والتدريب، كفاءة سوق السلع، كفاءة سوق العمل، تطور السوق المالي، الجاهزية التكنولوجية، حجم السوق، تطور قطاع الاعمال، الابتكار.

يتم تجميع هذه العناصر في ثلاث مجموعات وهي[27]:

- **المتطلبات الاساسية:** وتضم 04 عناصر وهي المؤسسات، البنية التحتية، استقرار البيئة الاقتصادية الكلية والصحة والتعليم الابتدائي.
- **معززات الكفاءة:** وتضم 06 عناصر وهي التعليم العالي والتدريب، كفاءة سوق السلع، كفاءة سوق العمل، تطور السوق المالي، الجاهزية التكنولوجية وحجم السوق.
- **عوامل الابتكار:** وتضم 02 عنصر وهي قطاع الاعمال والابتكار.

يعبر عن المجموعات الثلاثة بمؤشرات تشكل مؤشرات فرعية يتم من خلالها تكوين المؤشر العام للتنافسية لكل دولة، اي ان مؤشر التنافسية العالمية يحتسب بتجميع ثلاث مؤشرات فرعية، حيث يتم ترتيب الدول حسب كل مؤشر فرعي.

ان العناصر السابقة الذكر ليست منفصلة عن بعضها البعض فهي مترابطة ومتداخلة ويقوي بعضها البعض، فالاختراع والابتكار غير ممكن في دولة تتسم بضعف المنافسة بين الشركات واقل حماية لحقوق الملكية الفكرية، كما ان تحسن المستوى التعليمي سيساهم في رفع مستوى الانتاجية في ظل سوق عمل اكثر مرونة، كما روعي حقيقة اختلاف اهمية ابعاد التنافسية للدول[28] وبالتالي يتم التعامل مع الدول وفقا لمراحل التطور، حيث تم تقسيم الدول الى ثلاث مجموعات حسب مراحل النمو[29] وترجح فيها المجموعات الثلاثة بمعاملات مختلفة، وتتمثل هذه المراحل في[30]:

- **المرحلة الاولى: الاعتماد على عوامل الانتاج.**
  - نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي في هذه المرحلة اقل من 2.000 دولار امريكي.
  - معاملات الترجيح: المتطلبات الاساسية بمعامل 60%، معززات الكفاءة بمعامل 35% وعوامل الابتكار 05%.
- **المرحلة الانتقالية من المرحلة الاولى الى المرحلة الثانية.**
  - نصيب الفرد من اجمالي الناتج الداخلي يتراوح ما بين 2.000 و 2.999 دولار امريكي.
  - معاملات الترجيح: المتطلبات الاساسية في المجال 40-60% ، معززات الكفاءة ما بين 35-50%، عوامل الابتكار ما بين 05-10% .
- **المرحلة الثانية: الاعتماد على الكفاءة.**
  - نصيب الفرد من اجمالي الناتج الداخلي الى 3.000-8.999 دولار امريكي.
  - معاملات الترجيح: المتطلبات الاساسية الى 40%، معززات الكفاءة 50% ، عوامل الابتكار 10%.

❖ **المرحلة الانتقالية من المرحلة الثانية الى المرحلة الثالثة.**

- نصيب الفرد من اجمالي الناتج الداخلي يتراوح ما بين 9.000 و 17.000 دولار امريكي.
- معاملات الترجيح: المتطلبات الاساسية 20-40% ، معززات الكفاءة 50% ، عوامل الابتكار 10-30%.

◆ **المرحلة الثالثة: الاعتماد على الابتكار.**

- نصيب الفرد من اجمالي الناتج الداخلي اكثر من 17.000 دولار امريكي.
- معاملات الترجيح: المتطلبات الاساسية الى 20%، عوامل الابتكار 50%، عوامل الابتكار 30%.

3) **مصادر البيانات:**

من اجل بناء هذه المؤشرات فان المنتدى الاقتصادي العالمي يميز بين مصدرين للحصول على البيانات، فحوالي ثلث المؤشرات والمعطيات يتم الحصول عليها من طرف المؤسسات والهيئات الدولية المعترف كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة.....الخ وتمثل مؤشرات احصائية ، اما بقية المعطيات فيتم الحصول عليها من خلال المسح السنوي لآراء الفاعلين الاقتصاديين ورجال الاعمال في مختلف الدول حول مناخ الاعمال، ويتم هذا المسح بالتنسيق مع مختلف الهيئات الشريكة في دول العالم[31]، وهذا من اجل تقييم مختلف الاوجه النوعية للتنافسية والابعاد الذي يشملها المؤشر العالمي للتنافسية وغير متاحة في مصادر الدول[32]، وبالتالي نلاحظ ان طبيعة المعطيات التي يتم من خلالها بناء المؤشر معطيات رقمية ذات مصادر محددة ومعروفة تشكل الثلث ومعطيات وصفية غير محددة المصادر عبارة عن اراء تشكل الثلثين.

ثالثا: تطور مؤشر التنافسية العالمي لبعض الدول العربية.

لتقييم طبيعة التطور في مؤشر التنافسية العالمي للدول العربية المدروسة، تم الاعتماد على ثلاثة معاملات للتقييم وهي: متوسط المؤشر، محصلة التغيرات السنوية للمؤشر ومجال تغير المؤشر (المدى).

يعبر متوسط المؤشر عن قسمة مجوع قيم المؤشر خلال الفترة 2005-2014 على عدد السنوات (10 سنوات)، في حين يبين المدى او مجال التغير مقدار التغير **القيمي** في مؤشر التنافسية خلال فترة الدراسة فكبر المدى يوحي اما الى وجود تحسن في مؤشر التنافسية يعكس قدرة الاقتصاد على التحسين المضطرد لمستوى التنافسية خلال الفترة، او تذبذب في مؤشر التنافسية وعدم الحفاظ على مستوى جيد للتنافسية نتيجة وجود صدمات تسهم في اضعاف التنافسية للدولة، اما انخفاض المدى فيعكس استقرار التنافسية ربما نتيجة جمود الاقتصاد وعدم القدرة على تحسين التنافسية او الوصول الى مستوى تنافسية يتناسب مع الطاقة القصوى للاقتصاد وبالتالي استنفاذ الامكانات اللازمة لتحسين التنافسية، ولمعرفة الطبيعة **الكيفية** لهذه التغيرات القيمة تم اعتماد محصلة التغيرات السنوية الذي يشكل محصلة التغيرات الايجابية والسلبية لمؤشر التنافسية فكلما زادت هذه التغيرات في الاتجاه الموجب فهذا يعني ان التنافسية تتحسن باضطراد وكلما اتجهت الى الانخفاض فهذا يعكس التدهور في

التنافسية، وبالأخذ بمتغيري مجال التغير (المدى) ومجموع التغيرات نستطيع الوصول الى حكم عام حول قيمة وطبيعة التغير في التنافسية للدولة، وبالتالي سيتم ادراج ثلاث دول من عينة الدراسة في حين ان التحليل شمل 10 دول المذكورة.

1) **قطر:**

تعتبر قطر من افضل الدولة العربية تنافسية حسب تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث شهد المؤشر تحسنا مضطردا خلال الفترة 2006 - 2012، والشكل البياني يوضح هذا التحسن، وتشكل سنة 2006 ادنى قيمة له حيث بلغ 4.55 ليبلغ 5.38 افضل قيمة له سنة 2012، بمحصلة تغير ايجابية طوال الفترة بلغت 0.27 نقطة ومجال تغير 0.83 وهذا يعني ان التنافسية لقطر في حالة تحسن مستمر وهذا ما يعكسه كذلك متوسط المؤشر الذي بلغ 5.01 نقطة خلال الفترة 2005-2014، وهو يعتبر افضل متوسط لدول العينة.

الشكل رقم (01): تطور مؤشر التنافسية العالمية لقطر الفترة 2005-2014

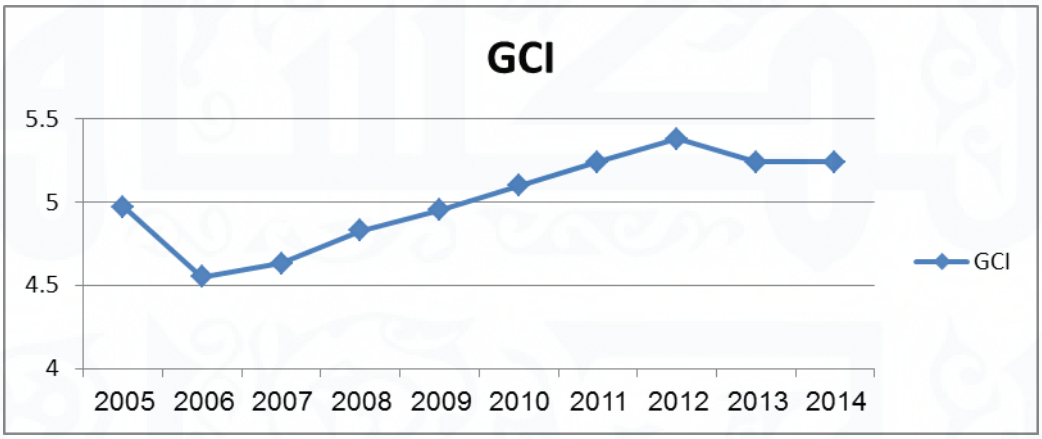

المصدر: تقارير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي

الجدول رقم (01):معاملات مؤشر التنافسية العالمية لقطر الفترة 2005-2014.

السنوات	GCI	متوسط المؤشر	التغير السنوي	محصلة التغيرات السنوية	مجال التغير (المدى)
2005	4.97	5.01	0.00	مجموع التغيرات الايجابية 0.83+	اعلى قيمة للمؤشر 5.38
2006	4.55		0.42-		
2007	4.63		0.08+		
2008	4.83		0.20+		
2009	4.95		0.12+		
2010	5.10		0.15+	مجموع التغيرات السلبية 0.56-	ادنى قيمة للمؤشر 4.55
2011	5.24		0.14+		
2012	5.38		0.14+		
2013	5.24		0.14-		
2014	5.24		0.00		
				0.27+	0.83

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على تقارير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي

2) الامارات العربية المتحدة:

الشكل رقم (02): تطور مؤشر التنافسية العالمية للإمارات العربية المتحدة الفترة 2005-2014

المصدر: تقارير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي

الجدول رقم (02):معاملات مؤشر التنافسية العالمية للإمارات العربية المتحدة الفترة 2005-2014.

السنوات	GCI	متوسط المؤشر	التغير السنوي	محصلة التغيرات السنوية	مجال التغير (المدى)
2005	4.99	4.90	0.00	مجموع التغيرات الايجابية 0.86+	اعلى قيمة للمؤشر 5.33
2006	4.66		0.33-		
2007	4.50		0.16-		
2008	4.68		0.18+		
2009	4.92		0.24+		
2010	4.89		0.03-	مجموع التغيرات السلبية 0.52-	ادنى قيمة للمؤشر 4.50
2011	4.89		0.00		
2012	5.07		0.18+		
2013	5.11		0.04+		
2014	5.33		0.22+		
				0.34+	0.83

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على تقارير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي

تعتبر الامارات العربية المتحدة من افضل الدول العربية من حيث التنويع الاقتصادي والتخلص من الاعتماد الريعي القائم على تصدير النفط، كما ان مؤشر التنافسية لها شهد خلال الفترة 2007-2014 تحسنا عاما، حيث انتقل من القيمة 4.50 سنة 2007 ليصل الى 5.33 سنة 2014 كما ان متوسط الفترة بلغ 4.99 في حين كانت طبيعة التغير خلال الفترة 2005-2014 ايجابية بلغت +0.34 في مجال او مدى واسع بلغ 0.83.

3) **الجزائر:**

يلاحظ من خلال الشكل البياني ان مؤشر التنافسية للجزائر يشهد اضطرابا تراوح بين تحسن في فترات 2005-2006 و 2012-2014 وتدهورا في فترات اخرى 2007-2008 و 2011-2012 وشبه استقرار في الفترة 2009-2011 ، ورغم ان متوسط الفترة يعتبر محتشما مع بقية دول العينة حيث بلغ 3.84 الا ان مدى التغير كان معتبرا حيث بلغ 0.62 بمحصلة ايجابية كذلك بلغت 0.62 وهذا ما يعطي فكرة بقدرة الاقتصاد الجزائري على تحسين التنافسية الا انه ما يلبث ان يتراجع وهذه في الحقيقة هشاشة تعود ربما لتأثير الصدمات خاصة الخارجية المرتبطة بسعر النفط على التنافسية للجزائر.

الشكل رقم (03): تطور مؤشر التنافسية العالمي للجزائر الفترة 2005-2014.

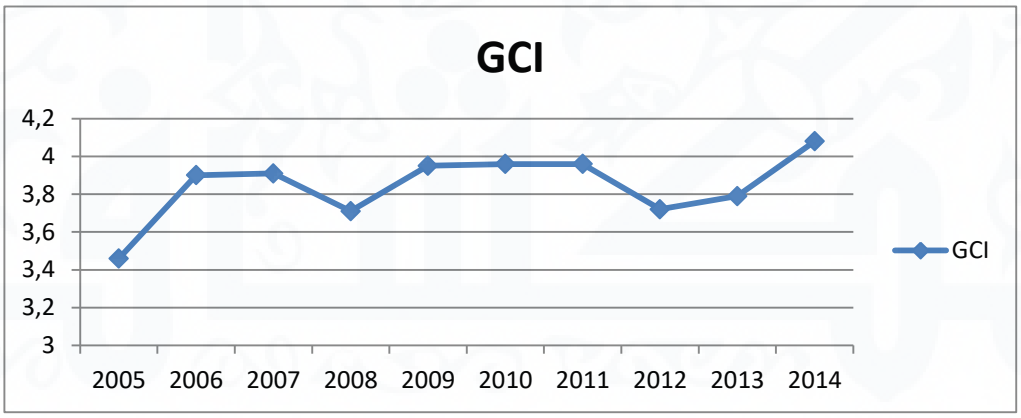

المصدر: تقارير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي

الجدول رقم (03): معاملات مؤشر التنافسية العالمية للجزائر الفترة 2005-2014.

السنوات	GCI	متوسط المؤشر	التغير السنوي	محصلة التغيرات السنوية	مجال التغير (المدى)
2005	3.46	3.84	0.00	مجموع التغيرات الايجابية 1.06+	اعلى قيمة للمؤشر 4.08
2006	3.90		0.44+		
2007	3.91		0.01+		
2008	3.71		0.20-		
2009	3.95		0.24+		
2010	3.96		0.01+	مجموع التغيرات السلبية 0.44-	ادنى قيمة للمؤشر 3.46
2011	3.96		0.00		
2012	3.72		0.24-		
2013	3.79		0.07+		
2014	4.08		0.29+		
				0.62+	0.62

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على تقارير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي

4) ملخص تطور مؤشر التنافسية العالمي للدول العربية.

الشكل رقم (04): تطور مؤشرات التنافسية العالمية للدول العربية الفترة 2005-2014

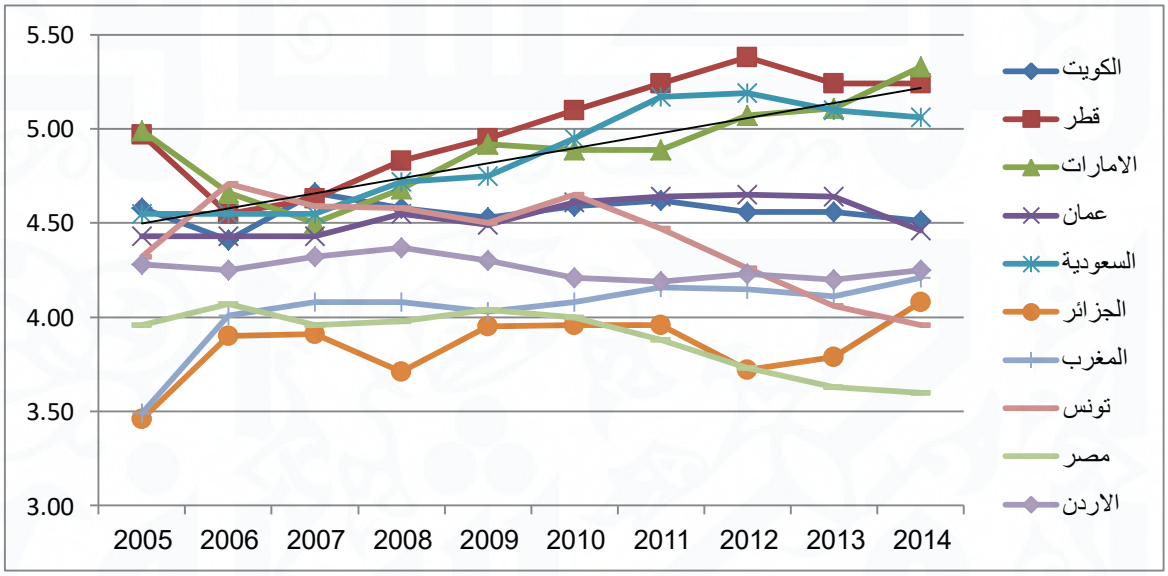

المصدر: تقارير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي

كما يبين الشكل البياني فان الجزائر في اخر المجموعة الى غاية 2012، في حين هناك ريادة لقطر والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة ابتداء من سنة 2008، في حين تقاربت كل من الكويت وعمان عند نفس المستوى، اما المغرب والاردن فيلاحظ الاستقرار النسبي في مؤشريهما، في حين يبدو التدهور الواضح في مؤشري كل من تونس ومصر ابتداء من سنة 2010 .

من اجل تعميق التحليل ومعرفة طبيعة هذا التطور، وليس تحليل اسبابه، سيتم مقارنة هذه الدول من خلال مؤشري مجال التغير (المدى) ومحصلة التغيرات السنوية.

الجدول رقم (04):ملخص متغيرات الاداء التنافسي للدول العربية الفترة 2005-2014.

	متوسط المؤشر	محصلة تغيرات المؤشر خلال الفترة	مجال التغير خلال الفترة(المدى)
قطر	5.01	0.27+	0.83
الامارات العربية المتحدة	4.90	0.34+	0.83
المملكة العربية السعودية	4.85	0.51+	0.64
الكويت	4.56	0.07-	0.25
عمان	4.53	0.03+	0.22
الجزائر	3.84	0.62+	0.62
تونس	4.41	0.36-	0.75
الاردن	4.26	0.03-	0.18
المغرب	4.04	0.72+	0.72
مصر	3.88	0.36-	0.47

المصدر: من اعداد الباحثين

الشكل رقم (05): متغيرات الاداء التنافسي للدول العربية الفترة 2005-2014

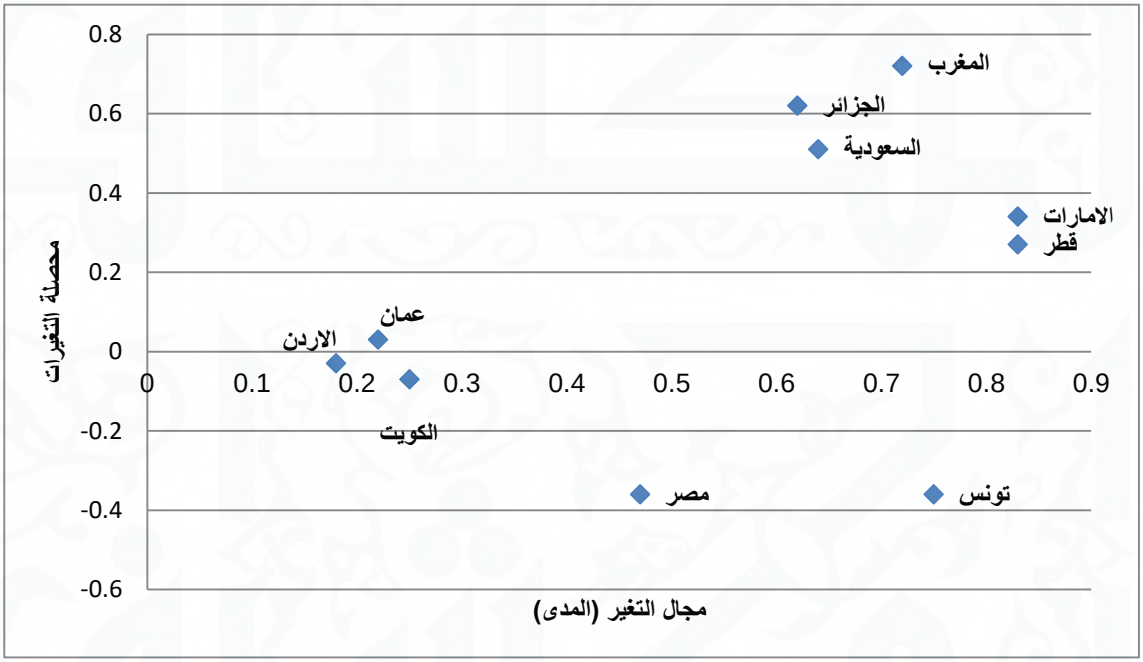

المصدر: من اعداد الباحثين

يبين الشكل البياني اعلاه التوليفة البيانية لمجال او مدى تغير التنافسية ومحصلة التغير الكلية خلال الفترة 2005-2014، فمحور الفواصل (الافقي) يبين المدى او مجال التغير في حين يبين منحنى التراتيب (العمودي) محصلة التغيرات للفترة 2005-2014 ، وعليه كلما كانت الدولة في اعلى اليمين في الشكل البياني فهذا يعني ان مجال التغير واسع قيميا ومحصلة التغير كانت ايجابية ومعتبرة، اي ان التنافسية تحسنت وبسرعة وهي افضل منطقة وكلما اتجهت الدولة الى اعلى اليسار فهذا يعني انه رغم انخفاض مجال التغير (المدى) الا ان محصلة التغيرات ايجابية اي ان التنافسية تحسنت ببطء وفي مجال محدود، اما اذا تواجدت الدولة في اسفل اليمين فهذا يعني ان هناك مجال او مدى تغير كبير بمحصلة ضعيفة مما يشير الى تذبذب الاداء التنافسي وتعرضه للصدمات ان التنافسية تتحسن ثم تتدهور، وكلما اتجهت الى اليسار فهذا يعنى انخفاض مجال التغير (المدى) مرفقا بمحصلة تغيرات ضعيفة توحى بسكون الاداء التنافسي وضعفه، كما ان حجم الكرات المبينة للدول يعكس قيمة متوسط المؤشر فكلما كان المتوسط كبيرا كلما كانت الكرة اكبر كما هو الحال بالنسبة لقطر، وكلما كان المتوسط ضعيفا كلما كانت الكرة اقل كما هو الحال بالنسبة للجزائر.

بناء على ما سبق وبترجيح محصلة التغيرات السنوية على مجال التغير (المدى)، فإننا نلاحظ ان افضل تطور للأداء التنافسي كان للمغرب (0.72+، 0.72) تليها الجزائر (0.62+، 0.62) ثم المملكة العربية السعودية (0.51+، 0.64)، ورغم ان متوسط المؤشر لدولة قطر كان اولا بقيمة 5.01 فان تطور اداءها التنافسي كان خامسا (0.27+، 0.83) بعد الامارات العربية المتحدة (0.34+، 0.83)، ثم تأتي عمان (0.03+، 0.22) ثم الاردن (0.03-، 0.18) ثم الكويت (0.07-، 0.25) ثم مصر(0.36-، 0.47) واخيرا تونس (0.36-، 0.75).

الخاتمة:

مما لاشك فيه ان موضوع التنافسية لا يزال محل نقاش وجدل بين الاقتصاديين والمفكرين، لأنه موضوع ديناميكي يتغير مفهومه حسب الحقب الاقتصادية وحسب مستويات التحليل كنا انه يرتبط بعدة مفاهيم اقتصادية اخرى.

ان الاختلاف الجوهري بين الاقتصاديين حول التنافسية يكمن في مستوى التحليل اذ ان هناك اتفاق حول هذا المفهوم على مستوى الشركة او القطاع في حين بقي الجدل قائما على مستوى الاقتصاد ككل او الدولة.

ان قياس التنافسية للدول حسب المنظمات الدولية يتم من خلال مؤشرات مركبة تتكون من مؤشرات فرعية تعكس تصور وفلسفة الجهة التي تقوم بالقياس لمفهوم التنافسية ومحدداتها والعوامل المؤثرة فيها.

ان الدول العربية وفي سياق مؤشر التنافسية العالمية الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي حافظت تقريبا على نفس المركز النسبي لها طوال الفترة 2005-2014 ، حيث تصدرت دولة قطر الصدارة بمتوسط مؤشر للفترة بلغ 5.01 في حين تذيلت الجزائر المجموعة بمتوسط مؤشر للفترة بلغ 3.84.

ان متوسط المؤشر للفترة لا يعكس حقيقة تطور الاداء التنافسي، وعليه فبإدخال متغيري محصلة التغير السنوي ومجال التغير (المدى) مع ترجيح متغير محصلة التغير السنوي على متغير مجال التغير (المدى) فإننا وجدنا ان افضل تطور للأداء التنافسي كان مخالفا حيث اصبحت المغرب في الريادة تليها الجزائر ثم المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة، قطر، عمان، الاردن، الكويت، مصر واخيرا تونس.

المراجع والإحالات:

1. محمد عدنان وديع، **القدرة التنافسية وقياسها**، دورية جسر التنمية، العدد 24، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2003، ص 05.
2. Stephane Garelli, **The Fundamentals and History of Competitiveness,** IMD world competitiveness yearbook 2014, Lausanne: IMD, 2014, P 488.
3 .The Arab World Competitiveness Report 2013: World Economic Forum (WEF) and the European Bank for Reconstruction and Development (EBRD), Geneva, 2013, p 7.
4. تقرير التنافسية العربية، الاصدار الاول، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص 25.
5. M Porter; **Choix Stratégiques et Concurrence (Traduction Philipe de la vergne)**, édition Economica, 1982, P 48.
6. يتمثل القطاع الاقتصادي في مجموعة الشركات والمؤسسات التي تمارس نفس النشاط الاقتصادي الرئيسي، ويقسم الاقتصاد تقليديا الى ثلاثة قطاعات رئيسية هي القطاع الزراعي (القطاع الاول)، القطاع الصناعي (القطاع الثاني) وقطاع الخدمات (القطاع الثالث)، لمزيد من التفاصيل انظر:
- محمد بشير علية، **الموسوعة الاقتصادية الحديثة (فرنسي -انجليزي -عربي)**، تونس: مركز النشر الجامعي ودار سحر للنشر، 2013، ص 486.
7. Dan A.Seni, **Analyse Stratégique et Avantage Concurrentiel**, Canada, Presses de l'université du Québec, 2013, P 28.

8. Shyam Upadhyaya and Shohreh Mirzaei Yeganeh, **Competitive Industrial Performance 2014**, WP 12/2014,Vienna: UNIDO, 2015.
9. Michael E.Porter and others, **The Determinants of National Competitiveness**, WP 18249, Cambridge: NBER, on line (www.nber.org/papers/w18249), 2012,P 09.
10. Paul Krugman, **Competitiveness : A Dangerous Obsession**, Foreign Affaires, 73, 12, on line (https://www.foreignaffairs.com/articles/1994-03-01/competitiveness-dangerous-obsession) 1994, p 28.
11. Malcolm H.Dunn, **Do Nations Compete Economically**, Intereconomics, November 1994, on line (www.uni-potsdam.de/.../**Do_Nations_Compete_Economically**.pdf*), 1994, P 303.*
12. A.J.Smit; **The competitive advantages of nation: is Porter's Diamond Framework a new theory that explains the international competitiveness of countries?**, southern African business review, Vol 14, Num 01,2010.

13. نفس المرجع، ص 08.

14. تشكل الميزة النسبية الاساس الذي اعتمد علية الكلاسيك وفي طليعتهم **ديفيد ريكاردو** في تفسير اسباب قيام التجارة الدولية والتخصص الدولي للعمل، وانطلقت من فكرة التكلفة النسبية القائمة على اساس الوفرة او الندرة النسبية لعوامل الانتاج التي كانت في الاساس عوامل طبيعية (هبات) وليست عوامل مكتسبة.

15. تجدر الاشارة الى ان النظرية التكنولوجية في التجارة الدولية من خلال نموذج الفجوة التكنولوجية قد فسرت اسباب التجارة في السلع كثيفة التكنولوجيا الى وجود فجوة تكنولوجية بين اطراف التبادل التجاري ولم تقدم تفسير اسباب هذه الفجوة التكنولوجية.

16. سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 282

17. للتفصيل في العلاقة ما بين اسس الميزة النسبية والميزة التنافسية يمكن الاطلاع على:
- Satya Dev Gupta, **Comparative advantages and competitive advantages: an Economics Perspective and a synthesis,** Canada: St Thomas university, (http://www.stu.ca/academic/econ/gupta/publications.htm), May 2009.

18. محمد عدنان وديع، مرجع سبق ذكره، ص 08.

19. رياض بن جليلي، **من التنافسية على الصعيد الدولي الى المنافسة على الصعيد الوطني**، دورية جسر التنمية، الكويت: المعهد العربي للتخطيط،

20. ميشيل تورادو، **التنمية الاقتصادية (تعريب ومراجعة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود)**، الرياض: دار المريخ للنشر، 2006، ص 50.

21. بلقاسم العباس، **المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول**، دورية جسر التنمية، العدد 75، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2008، ص 04.

22 . مها عز الدين سيد و مدى محمد حافظ، **دليل تكوين المؤشرات المركبة**، مصر: كجلس الوزراء، 2006، ص 08.

23. تجدر الاشارة الى وجود عدة منظمات دولية تصدر تقارير دولية دورية حول التنافسية كالمعهد الدولي للتنمية الادارية بلوزان **(IMD)** الا ان الدراسة ولأسباب منهجية اهمها عدم تغطية تقارير هذه المنظمة لجل المنطقة العربية خلال فترة الدراسة اقتصرت على منظمتين دوليتين وهما المنتدى الاقتصادي العالمي والمعهد العربي للتخطيط.

24. The Arab World Competitiveness Report 2013:op cit, p 7.

25. التقارير متاحة على الموقع الالكتروني للمنتدى الاقتصادي العالمي: www.weforum.org

26. The Arab World Competitiveness Report 2013, Op. Cit, p7.

27. للاطلاع على اكثر تفاصيل مكونات المجموعات الثلاثة والمعاملات او الاوزان الترجيحية انظر:
- The Global Competitiveness Report 2013-2014: World Economic Forum (WEF), Geneva, 2013, pp 49-51.

28. فحتى تتسم الدولة بالنمو الاقتصادي المستمر يجب ان تتميز سلعها وخدماتها بالجودة المستمرة بما يسمح باستدامة مستويات الانتاجية اللازمة للحفاظ على مستويات اجور اعلى.

29. يراعى في تحديد هذه المراحل عاملين هما: نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي واهمية الموارد الطبيعية للدولة من خلال نسبة صادرات المواد الاولية الى اجمالي الصادرات.

30.The Global Competitiveness Report 2013-2014, Op. Cit, p 10.

31. في الجزائر يتم المسح بالتنسيق مع مركز البحوث الاقتصادية التطبيقية للتنمية والمعرف باسم كرياد (**CREAD).**

32. The Arab World Competitiveness Report 2013, Op.cit, P 8.